

Distr.
GENERAL

A/50/300
21 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ٧٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		مقدمة	-	أولا
٢		النظر في مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة	-	ثانيا
٤		الردود الواردة من الحكومات	-	ثالثا
٤		بيلاروس		
٤		كولومبيا		
٥		فرنسا		
٨		لبنان		
٩		الاتحاد الروسي		

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٨١/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ شجعت الجمعية العامة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على تعزيز المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، ولا سيما بالمشاركة في نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وكذلك عن طريق تقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأسلحة التقليدية. ودعت أيضا جميع دول المنطقة إلى التصدي، من خلال شتى أشكال التعاون، للمشكلات والتهديدات التي تواجه المنطقة، مثل الإرهاب والأعمال الإجرامية وكذلك إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن وسائل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢ - ولغرض تيسير إعداد التقرير المذكور، وجه الأمين العام مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء طالبا منها تقديم آرائها واقتراحاتها بشأن المسألة.

٣ - وحتى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥، كانت قد وصلت ردود من خمس حكومات على المذكرات الشفوية للأمين العام، وترد ردودها في الفرع ثالثا أدناه. وستنشر الردود والإخطارات التي ترد بعد ذلك بوصفها إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - النظر في مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

٤ - أجرت اللجنة الأولى مناقشة عامة لجميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، ومن بينها البند ٦٨ من جدول الأعمال المتعلق بتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ويرد التقرير المتعلق بنظرها في هذا البند في الوثيقة A/49/705.

٥ - وأثناء المناقشة العامة، عالجت عدة دول أعضاء، منها تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وقبرص ومالطة مسائل متعلقة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وفي حين أشار الجميع إلى مصادر عدم الاستقرار المختلفة ودعوا إلى اتخاذ المبادرات والإجراءات اللازمة في هذا الشأن، فقد سعوا إلى تشجيع الجهود التي من شأنها أن تجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط مركز سلام وأمن وناماء وازدهار اقتصادي.

٦ - وتولت الجزائر عرض مشروع القرار المتعلق بهذا البند (A/C.1/49/L.47/Rev.2) باسم مقدمي المشروع، الذي ضم جميع دول ساحل البحر الأبيض المتوسط تقريبا. ومقدمو مشروع القرار هم إسبانيا، وألبانيا،

وأندورا، وإيطاليا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، وسان مارينو، ومالطة، وفرنسا، وقبرص، وكرواتيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، وموناكو، واليونان.

٧ - ولدى تقديم مشروع القرار المنقح بالنيابة عن مقدميه أشارت الجزائر إلى أن زيادة عدد مقدمي مشروع القرار مقارنة بما كان عليه الحال في العام الماضي تعتبر دلالة تامة على التفكير السائد لدى معظم بلدان البحر الأبيض المتوسط ورغبتها في العمل معا على تعزيز التعاون والأمن في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٨ - وأشار ممثل الجزائر إلى أن مشروع القرار يختلف عن مشاريع القرارات السابقة بشأن هذا البند حيث أنه يعالج طائفة أوسع من المسائل المتعلقة بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأضاف أن مقدمي المشروع، وقد وضعوا في اعتبارهم ديناميات السلم السائدة في المنطقة، يريدون الاعراب عن رغبتهم المخلصة في إعطاء زخم جديد لعلاقتهم المتعددة الأوجه لدعم مناخ الثقة والأمن، اللزم لكي يصبح البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلم وتعاون (A/C.1/49/PV.21).

٩ - وفي حين تضع الجمعية العامة في اعتبارها جميع المبادرات التي اتخذتها البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، فإنها تؤكد أيضا من جديد دور هذه البلدان الرئيسي. وتعترف الجمعية العامة بالطابع الذي لا يتجزأ للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبتصميم بلدان البحر الأبيض المتوسط على تكثيف عملية الحوار والتشاور بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة، وإزالة أسباب التوتر وتعزيز توثيق التعاون بين أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

١٠ - ويعزز منطوق مشروع القرار الأحكام التي تشجع الدول الساحلية على مواصلة بذل جهودها من أجل إزالة جميع العوائق التي تعترض تعزيز تدابير بناء الثقة، ونزع السلاح، لإيجاد مناخ من السلم والأمن والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

١١ - وفي ضوء هذه الدينامية الجديدة التي تحرك معظم الدول الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يثق مقدموا هذا المشروع بأن مشروع القرار سيحظى بتأييد أعضاء اللجنة الأولى، وهم يطالبون باعتماده بدون تصويت. وقد اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار بدون تصويت بوصفه القرار ٨١/٤٩.

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

بيلاروس

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

تؤيد الهيئات الوزارية ذات الصلة في بيلاروس بذل الجهود المتوخاة في قرار الجمعية العامة ٨١/٤٩ والتي ترمي الى تطوير مختلف أشكال التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة والقضاء عليها، وقد اتخذت ترتيبات مناسبة لبلوغ هذه الغاية. فقد عقدت وزارة داخلية بيلاروس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مع وزارة داخلية إيطاليا اتفاقا للتعاون في مجال نقل العقاقير غير المشروعة والمؤثرات العقلية على طول "طريق البلقان"، وتبادل البيانات المحوسبة. وعقد في روما اجتماع بين وزيرى داخلية كل من بيلاروس وإيطاليا في شهر أيار/مايو ١٩٩٣ أثناء انعقاد المؤتمر الدولي المعني بنقل المخدرات في أوروبا، أفضى الى توقيع اتفاق بين الوزارتين للتعاون في مجال مكافحة نقل العقاقير غير المشروعة والمؤثرات العقلية والجريمة المنظمة.

نيويورك في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥]

١ - ترى كولومبيا أن تطور العلاقات الدولية يحتاج الى تناول مشاكل الأمن العالمي بنهج جديد يتسم بالواقعية. وينبغي أن يقوم هذا النهج على مفهوم متكامل يشمل المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول وتلك المتعلقة باحترام الحياة البشرية في آن معا.

٢ - وتؤيد كولومبيا إعلان تعزيز الأمن الدولي وإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الأنشطة الرامية الى تعزيز الأمن في مختلف المناطق الإقليمية والتعاون في المسائل المشتركة التي تهم دول تقع في نفس المنطقة.

٣ - وعليه فإن كولومبيا تؤيد تصميم بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط على تعزيز أمنها وإزالة أسباب التوتر، وتعزيز تدابير بناء الثقة والعمل من أجل التعاون الدولي، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية.

فرنسا*

[الأصل: بالفرنسية]

[٣١ أيار/مايو ١٩٩٥]

١ - يشير الاتحاد الأوروبي الى ردوده المشتركة الواردة في الوثيقتين A/48/514/Add.1 و A/49/333. ويؤكد الاتحاد على العناصر الأساسية المدرجة في هاتين الوثيقتين ويود إضافة التعليقات الواردة أدناه.

٢ - إن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن مشاكل الأمن والتعاون الراهنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات. وفضلا عن ذلك، فإن تعقيد المسائل يقتضي مبادرة شاملة ومتضافرة تتيج تناول معالجة كل مشكلة محددة على حدة.

٣ - ويرى الاتحاد الأوروبي ضرورة أن تكون العلاقات بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط على نحو يجعلها تضمن ازدهار البلدان المعنية واستقرارها وتحول هذه المنطقة تدريجيا الى منطقة لتبادل الآراء والحوار. غير أنه لا سبيل الى ذلك بغير حوار سياسي وتنمية اجتماعية - اقتصادية مطردة ومتوازنة والقضاء على الفقر وتوسيع نطاق التفاهم بين شتى الثقافات.

٤ - ولكي تصبح منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة مشتركة للسلم والاستقرار، يجب احترام المبادئ الأساسية التالية: المساواة والسيادة، وعدم التدخل، واحترام السيادة الإقليمية، وبذ استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والالتزام بحسن الجوار فضلا عن اتخاذ تدابير لبناء الثقة وتوفير الأمن. ويستلزم إنشاء هذه المنطقة المشتركة أيضا بذل جهد مشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، علاوة على تحقيق الهدفين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار امتثالا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، مع مراعاة المقترحات المتعلقة بنزع السلاح الإقليمي.

٥ - وقد شجع الاتحاد الأوروبي اتخاذ العديد من المبادرات التي ترمي الى تشجيع الحوار والتعاون بين شاطئي البحر الأبيض المتوسط، ليس فحسب في سياق السياسة الخارجية للاتحاد بل أيضا في المحافل والمنظمات الأخرى التي ينتمي إليها أعضاء الاتحاد. وفي مجال الأمن، فإن اتحاد أوروبا الغربية، وهو العنصر الدفاعي للاتحاد الأوروبي، يوفر منذ عام ١٩٩٢ إطارا للحوار مع الدول الواقعة على الساحل الجنوبي بغية تحقيق هدفين هما: الإسهام في تحقيق الاستقرار في المنطقة عن طريق الاتصالات المباشرة من أجل تبادل المعلومات والآراء بشأن المسائل المتعلقة بالأمن المشترك وغيرهما من المصالح المشتركة؛ وتعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، استكمالا لعلاقاتهما في مجال الأمن. ويعكس

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

هذا الحوار (الذي تشارك فيه فعلا خمسة بلدان من شمال افريقيا والذي يمكن توسيع دائرته لتشمل بلدانا أخرى في المستقبل) مفهوما عالميا للأمن ويرمي الى زيادة الوعي والتفاهم المشترك، مما يقلل من احتمال وجود تصورات خاطئة عن التهديدات.

٦ - ويشارك أعضاء الاتحاد الأوروبي أيضا في مبادرات أخرى منصبة على منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تشجيع الحوار. ففي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أعطى مؤتمر قمة بودابست الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ دفعة جديدة للعلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة حيث أتاح لها فرصا جديدة للتعاون في العمل الذي تضطلع به المنظمة بشأن المسائل التي يحتمل أن تؤثر على المنطقة ككل. وفضلا عن ذلك، فإن الخبرة المكتسبة في سياق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تكون مفيدة بوصفها تكملة ممكنة للجوانب الثقافية والدينية لمختلف المجتمعات المحلية في إقامة حوار أكثر انفتاحا في المنطقة. وعلاوة على ذلك، بدأ منتدى البحر الأبيض المتوسط عمله في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بعقد اجتماع غير رسمي لوزراء خارجية البلدان العشر الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، تلاه اجتماع آخر في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وجرى في هذا الاجتماع الأخير إعادة تأكيد هدف المنتدى المتمثل في تشجيع التعاون الإقليمي السياسي والاقتصادي والثقافي. وأثبت المنتدى جدواه أيضا من خلال تقديم مساهمة هامة الى محافل أخرى، مثل المبادرة المتعلقة بالشراكة بين بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار تحالف المحيط الأطلسي، جرت اتصالات تمهيدية مع الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط بهدف إقامة حوار عن المسائل الأمنية من شأنه أن يشجع على خلق جو يزداد فيه التفاهم وبالتالي، تحقيق الاستقرار في المنطقة.

٧ - وفي مجال نزاع السلاح وعدم الانتشار، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بشأن التمديد غير المحدود للمعاهدة وبأن القرار قد اتخذ دون تصويت. ويدعو الاتحاد جميع دول المنطقة الى الوفاء بالتزاماتها كأطراف موقعة على الاتفاقات المتعلقة بالحد من التسليح ونزع السلاح ويدعو جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم الانتشار الى أن تفعل ذلك. وتشمل هذه الدعوة أيضا الأسلحة الكيميائية، ليتسنى لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، الحصول في أسرع وقت ممكن، على عدد التصديقات الجديدة المطلوب لدخولها حيز النفاذ. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضا الجهود التي تبذل حاليا لتزويد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) وتدمير تلك الأسلحة، ببروتوكول للتحقق، ويشجع جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على الامتثال لتدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الثالث لاستعراض هذه الاتفاقية.

٨ - والاتحاد الأوروبي مقتنع أيضا بأن تحسين الشفافية في المسائل العسكرية سيعزز الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويطلب الاتحاد الأوروبي الى جميع دول المنطقة ألا تقتصر المعلومات التي تقدمها الى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن عمليات نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك

الاستجابات "غير المنطبقة" التي تسهم إسهاما كبيرا في نجاح السجل، بل عليها أيضا أن توسع نطاق هذه المعلومات لتشمل المقتنيات العسكرية والمشتريات من الانتاج الوطني، حسبما نصت عليه الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وكذلك يشجع الاتحاد وبقوة جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على المشاركة في نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية.

٩ - ومن الواضح أن الباعث على إنشاء منطقة سلم واستقرار ورفاهية في منطقة البحر الأبيض المتوسط هو التصميم على حل المسائل الخطيرة التي تواجه البلدان الساحلية. وتم التأكيد على مشكلة الإرهاب في المرحلة التحضيرية لمؤتمر برشلونة لبلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، ووردت في الفقرة ٧ من إعلان إيسين بشأن سياسة المجلس الأوروبي إزاء البحر الأبيض المتوسط الإشارة إلى أهمية الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

١٠ - ويشمل تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة بشأن المسائل المتعلقة بالإرهاب، في جملة أمور، زيادة تبادل المعلومات وتحسين تدريب موظفي الدوائر المسؤولة عن منع الإرهاب واستئصاله وتقييم شتى العناصر المكونة للإرهاب.

١١ - وبالمثل، فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، يدعو الاتحاد الأوروبي الى توثيق التعاون بين الشرطة والدوائر الجمركية على أساس تبادل المعلومات؛ وزيادة الوعي بضرورة الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة في الكشف عن الشحنات المشبوهة، والرقابة المنسقة والفعالة لحركة الملاحة البحرية في إطار الاتفاقيات الدولية، وتعزيز التدابير القانونية المتخذة ضد الاتجار بالمخدرات، واحترام الالتزامات الدولية ذات الصلة.

١٢ - والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأنه ينبغي عليه وعلى شركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسط العمل معا من أجل تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط، أكثر مما هو عليه الآن، الى منطقة للتبادل والحوار من أجل ضمان السلم والاستقرار والرفاه لشعوبه. وفي ظل هذه الروح ووفقا للاستراتيجيات المحددة في إجتماعات المجلس الأوروبي في لشبونة (حزيران/يونيه ١٩٩٢)، وكورفو (حزيران/يونيه ١٩٩٤) وإيسين (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، فإن الاتحاد الأوروبي عاقد العزم، بروح الشراكة، على صياغة إطار دائم للعلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط.

١٣ - وتدعيما لهذا الهدف، سيعقد في برشلونة في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مؤتمر وزاري لبلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط يحدد فيه الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في غرب وشرق البحر الأبيض المتوسط معا علاقاتهم في المستقبل. وسيشارك في المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلا عن بلدان البحر الأبيض المتوسط المرتبطة مؤسسيا بالاتحاد الأوروبي، وهي المغرب والجزائر وتونس ومصر واسرائيل والجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان وتركيا ومالطة وقبرص والسلطة الفلسطينية.

١٤ - وليس هدف المؤتمر أن يوفر محفلاً مخصصاً لتسوية أي نزاع ما. ومن ثم لن يؤثر المؤتمر على المبادرات الإقليمية الجارية حالياً كعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد حدد المجلس الأوروبي بوضوح شديد في إيسين أن هدف المؤتمر هو بدء حوار دائم ومنتظم. وبالتالي يمكن لمؤتمر بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط أن يوفر أساساً لعملية تعاون بين الدول الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يسهم المؤتمر كآلية للحوار السياسي بين الدول المشاركة من أجل تحديد المبادئ والمصالح المشتركة فيما يتعلق باستقرارها الداخلي (رهنًا بالتزام الدولة بسيادة القانون، وحقوق الإنسان) واستقرارها الخارجي (المبادئ الأساسية لحسن الجوار بين الدول، بما في ذلك مسائل الأمن العامة). وينبغي لمؤتمر برشلونة الذي يضم بلدان أوروبا وبلدان البحر الأبيض المتوسط، أن يجعل من بين أهدافه، على وجه الخصوص، تشجيع المبادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تعزيز الوثام بين المجتمعات الواقعة على ساحلي حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم تجاوز الفصل التقليدي بين المعونة الانمائية والهجرة الجماعية.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٧ أيار/مايو ١٩٩٥]

١ - تتفق حكومة لبنان مع ما جاء في الفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٨١/٤٩ التي تشجع الدول على الإبلاغ عن تفاصيل نفقاتها العسكرية ومستوى تسليحها - وترى أن هذه السياسة ينبغي أن تشمل جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل وأن تنص كذلك على بيان الأسلحة النووية والكيميائية التي أدخلتها إسرائيل إلى المنطقة بالرغم من الوعود التي قطعها المسؤولون الإسرائيليون بعدم اتخاذ زمام المبادرة في هذه المسألة. وتقتصر الفقرة ٦ من القرار على الأسلحة التقليدية ولكن لبنان لا يرى وجود أي مبرر لذلك وإنما ينبغي القيام بمحاولة لوضع قائمة شاملة بالترسانات العسكرية للدول.

٢ - ويتفق لبنان مع أحكام الفقرة ٨ من القرار فيما يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها شعوب المنطقة من جراء الأنشطة الإرهابية بشرط أن يوضع تعريف دقيق عما تعنيه كلمة "إرهاب" وأن يتضمن هذا التعريف تأكيد حق الشعوب في استخدام الوسائل العسكرية للدفاع عن سيادتها ومواجهة احتلال أراضيها وبشرط أن يكون واضحاً أن تعريف كلمة "إرهاب" لا يشمل عمليات المقاومة في الجنوب.

٣ - ويتفق لبنان مع أحكام الفقرة ٨ بشأن ضرورة التعاون للتصدي للأخطار الناجمة عن إنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها. ويرى ضرورة توجيه الاهتمام إلى الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بما فيها لبنان وإلى النتائج التي حققها لبنان في الحد من الأنشطة غير المشروعة التي كانت قد بلغت مرحلة سيئة خلال سنوات الحرب.

٤ - ويتفق لبنان مع أحكام الفقرة ٨ فيما يتعلق بالحفاظ على الحريات الأساسية والأسس الديمقراطية وحمايتها من كل ما من شأنه إضعافها أو تعريضها للخطر بشرط أن يكون واضحاً أن الاحتلال هو أحد هذه الأخطار وأن استمراره يهدد الحريات والحياة المدنية الديمقراطية في لبنان وفي البلدان الأخرى التي تتعرض للعدوان والاحتلال. ومن الضروري التأكيد على أن عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ يعتبر انتهاكاً للحقوق الأساسية وإضعافاً للمبادئ التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية.

٥ - وفضلاً عن ذلك فإن استمرار احتجاز المدنيين اللبنانيين في معتقل الخيام دون أي مبرر قانوني يشكل عائقاً في سبيل التعاون والأمن في المنطقة، ويجب إنهاؤه من أجل تيسير التعاون لأغراض الأمن في منطقة الشرق الأوسط.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥]

١ - يرى الاتحاد الروسي أن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط يمثل إحدى المهام ذات الأولوية للمجتمع الدولي.

٢ - ويرتبط الاتحاد الروسي ارتباطاً وثيقاً بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية واقتصادية وثقافية. ولهذا فإن من دواعي الارتياح البالغ أن نلاحظ تلك التطورات المشجعة في الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ولا تزال عملية السلم في الشرق الأوسط تسلك عموماً مسارا إيجابياً بالرغم من الاضطرابات التي يعترئها من وقت لآخر، كما يجري العمل لإعادة تنشيط الحوار بين أوروبا وشمال أفريقيا والتعاون الاقتصادي بين الدول الساحلية آخذاً في النمو، إلا أنه وفي الوقت ذاته يتناوب مع الاتجاهات المواتية عدد من العوامل التي تفسد أو تهدد السلم والاستقرار. ومن بينها الأزمة الحادة في منطقة البلقان والمشكلة القبرصية الملتهبة والخلافات التي لم تحل بين تركيا واليونان وزيادة حدة التوتر من حين لآخر في الشرق الأوسط وحالة عدم التيقن فيما يتعلق بالجماهيرية العربية الليبية والهجرة غير المشروعة وازدياد العنف الديني الذي تغذيه الفوارق المزعجة بين الأغنياء والفقراء في البلدان كل على حدة وتدني مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان مختلفة.

٣ - ومن أجل تعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومنع أي زعزعة للاستقرار هناك، ينبغي اتباع منهج شامل يتضمن اتخاذ خطوات متوازية للقضاء على البؤر الملتهبة والحد من الوجود العسكري وإقامة تعاون إقليمي على أساس زيادة التكامل الاقتصادي. وفي هذا الصدد، فإنه من الأهمية بمكان وضع وتعزيز التدابير الرامية إلى بناء الثقة بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. ولا يزال الاتحاد الروسي يؤيد

بأن يكون للأمم المتحدة دور أكبر في تعبئة الجهود المتعددة الأطراف لحل المشاكل العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية المشتركة. ونظرا لأن الوقت المناسب قد حان لمناقشة قضايا نزع السلاح في المنطقة، فربما كان من الملائم توسيع النقاش بشأن مشاكل نزع السلاح في منطقة البحر الأبيض المتوسط داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة.

٤ - إن أحد الاعتبارات السياسية والجغرافية المهمة في رأينا هو الترابط الوثيق بين حوض البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأسود والمصالح المشتركة للدول الموجودة في هذه المنطقة فيما يتعلق بتسوية المشاكل الإقليمية. ونحن نرى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لإنشاء آليات لتحقيق التكامل في منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط.

٥ - ويرحب الاتحاد الروسي بعملية تكثيف الروابط بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط والدول من خارج المنطقة وهو أمر يتماشى مع الواقع الجديد ويكتسب أهمية. ويتمثل أحد جوانب هذه العملية في إنشاء محفل البحر الأبيض المتوسط الذي ستكون على استعداد للمشاركة في أنشطته بصفة مراقب. ونحن نرى أن الأمم المتحدة يمكن أن تساهم مساهمة حيوية في استمرار هذه العملية.

٦ - وينبغي تطوير وتوسيع نطاق الاقتراح المقدم في عام ١٩٩١ لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويمكن أن يشمل "نتاج" هذا المؤتمر في مراحله الأولى، التزامات طوعية في مجال تدابير بناء الثقة وإنشاء آليات سياسية لمراقبة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووضع القواعد والإجراءات التي تشمل الجوانب العسكرية والسياسية للأمن والتعاون البيئي.

— — — — —